جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب: بن عاشور أحمد رامي

بعنوان:

دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2010-2021

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب فطيمة حاجي	الرتبة أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
الاسم واللقب أمال شوتري	الرتبة أستاذ	مشرفا
الاسم واللقب أسماء بلميهوب	الرتبة أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أمي الغالية حفظها الله

التي كانت لي عونا وسندا في كل مراحل دراستي

إلى أبي العزيز أدامه الله

إلى إخوتي وإلى زملائي

ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

أحمد رامي بن عاشور

شكر وعرفان

أشكر الله عز الله وجل أولا وآخرا على منه وكرمه عليَّ إذ أعانني على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة الفاضلة المشرفة على هذه المذكرة

الأستاذة: **شوتري أمال**

ولكل أستاذ لقننا الدروس طوال مشوارنا الدراسي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض مؤشرات التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام واحتساب بعض مؤشرات التنافسية العالمية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي، من خلال بيانات البنك الدولي ومصادر أخرى ذات العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني ضعيفة نتيجة اعتماده بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات مما انعكس سلبا على تنافسيته.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية، الصادرات، الانكشاف الاقتصادي، درجة الانكشاف الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to study the competitiveness of the Algerian economy from the perspective of some indicators of foreign trade, the descriptive approach was relied upon by using and calculating some indicators of global competitiveness such as the indicator of economic freedom, the indicator of trade openness, the indicator of economic exposure and the degree of economic exposure, through the data of the World Bank and sources other related sources.

The study reached several results, the most important of which is that the export capabilities of the national economy are weak as a result of its large dependence on the hydrocarbon sector, which negatively affected its competitiveness.

Keywords: International competitiveness, exports, economic exposure, degree of economic exposure, Algerian economy.

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية التنافسية	13 - 6
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية	25 - 13
الفصل الثاني: استخدام بعض مؤشرات التجارة الخارجية في قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول: نماذج في مجال التنافسية وخصوصية الاقتصاد الجزائري	33 - 28
المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض المؤشرات	43 - 33
الخاتمة	46 - 45
قائمة المراجع	50 - 48
فهرس	52 - 51

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور صادرات الجزائر خلال 2010-2021	31
02	تطور واردات الجزائر خلال 2010-2021	33
03	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2021	34
04	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2010-2021	35
05	تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2021	37
06	مؤشر انكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2021	38
07	مؤشر انكشاف الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2010-2021	39
08	درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2021	40
09	مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر 2010-2021	41
10	مؤشر الاعتماد التجاري في الجزائر 2010-2021	41

قـــائـــــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مؤشرات قياس التنافسية	25
02	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	31
03	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2021	35
04	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2010-2021	36
05	درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري 2010-2021	40
06	مؤشر الانفتاح والاعتماد التجاري الجزائري	42

مقدمة

تمهيد:

تعد التنافسية عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي وتحسين مؤشراته سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي؛ لاسيما مع عولمة الأسواق الدولية وانحصار الحواجز الجمركية، بفعل الشروط التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام، انطلاقاً من كون التنافسية تعكس مدى قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الدولية سواء على مستوى الجودة أو على مستوى الأسعار في الأسواق الدولية، وعليه فإن التنافسية أصبحت من الأمور المهمة في عالم أصبح يتسم بزيادة نسبة التبادل في السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال وارتفاع سرعة نقل التكنولوجيا، والاعتماد على الحواجز التكنولوجية والمعرفية أكثر من الاعتماد على الحواجز الجمركية.

وفي السياق ذاته تعد تنافسية الاقتصاد الجزائري واحدة من القضايا الهامة التي تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام أصحاب القرار والمختصين في الاقتصاد والتجارة. ويرجع ذلك إلى أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في سعيها لتحسين تنافسيتها في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتي تتطلب التحول إلى اقتصاديات قائمة على المعرفة والابتكار؛ حيث ينظر للتجارة الخارجية كأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تحسين ترتيب الجزائر على مستوى مؤشرات التجارة الخارجية التي سندرسها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

إنَّ الاستفادة من المؤشرات المرتبطة بالتجارة الخارجية يمكن أن يعطي صورة على الوضع التنافسي للبلد ومن ثم العمل على تحسين الأداء الاقتصادي والتنافسية للدول بشكل عام والجزائر تحديداً.

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **هل الاقتصاد الجزائري اقتصاد تنافسي في ظل مؤشرات التجارة الخارجية؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي التنافسية، وما المقصود بها على المستوى الدولي؟

- ماهي أهم مؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد؟

- ما واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض مؤشرات التجارة الخارجية؟

أهداف الدراسة:

- عرفة الإطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.

- محاولة معرفة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري والوقوف على أهم نقاط الضعف والقوة من خلال استعراض بعض النماذج المختارة في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

. الموضوع يندرج في إطار التخصص، فهو من المواضيع الحيوية والمهمة والحديثة في الاقتصاد في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث يعد تعزيز القدرة التنافسية من أهم الأولويات المتبعة في استراتيجيات التنمية.

ـ الحرص على دراسة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ومعرفة مكانته العالمية.

ـ رغبة شخصية للبحث في مختلف جوانب الموضوع.

حدود الدراسة:

ـ الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري.

ـ الحدود الزمانية: الزمنية فكانت من 2010 إلى 2021، ويرجع اختيار هذه الفترة للتركيز على آخر المستجدات المرتبطة بتنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات المختارة.

الحدود الموضوعية: لدراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري، تم انتقاء بعض مؤشرات التجارة الخارجية فقط لكثرتها، وهي مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الانكشاف التجاري، درجة الانكشاف الاقتصادي، مؤشر الانفتاح التجاري وأخيراً مؤشر الاعتماد، وقمنا بعرض نماذج بعض الدول في مجال التنافسية على غرار سنغافورا وايرلندا ويعود سبب اختيار هذين البلدين لغرض التنويع فكل بلد اخذ من قارتين مختلفتين وكلاهما عبارة عن بلد صغير حقق تقدم اقتصادي واضح.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام واحتساب بعض مؤشرات التنافسية العالمية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي، من خلال بيانات البنك الدولي ومصادر أخرى ذات العلاقة.

الدراسات السابقة:

– دراسة ابراهيم عبد الحفيظي، قدم دراسة بعنوان: **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة يوسف بن خدة 2008/2007؛حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومن نتائجها اعتماد دور الحكومات في تدعيم التنافسية بدرجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة العوامل التي تتحكم في البلد، تمثلت أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلباً على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح

المحروقات، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض البلدان التي تشبه في خصائصها الاقتصاد الجزائري.

- دراسة سامية سرحان: **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير سنة2011؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تناولت هذه الدراسة إشكالية أثر السياسات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، وقد توصلت إلى أن صادرات الدول النامية سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلال السنوات القادمة خاصة بعد المزيد من تحرير التجارة الخارجية وظهور توجهات في السنوات الأخيرة نحو تحفيز التصدير مع حماية البيئة.

- دراسة فريد عمر: قدم دراسة بعنوان: **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لتخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة – 2014/2015؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن أهم نتائجها : إن تفعيل وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحسين مناخ الاستثمار ليس هدفاً نهائياً بحد ذاته، بل يعد هدفاً وسطياً لتحقيق هدف أبعد مدى، وهو زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الجزائري كموقع هام لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من آثاره الإيجابية.

- دراسة عبد الجليل هجيره: بعنوان: **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص المالية الدولية سنة 2017 ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري وهي "سعر الصرف، الصادرات ، مستوى دخل الفرد، المستوى العام للأسعار، الاستثمار الأجنبي المباشر" على إجمالي الناتج المحلي للفردGDP،فتم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لاختبار هذه العلاقة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

- دراسة د. بوطكوك عمار : **قراءة في تنافسية التجارة الخارجية الجزائرية من منظور بعض المؤشرات دراسة تحليلية للفترة 2005_2019**، تهدف الدراسة إلى تحليل تنافسية التجارة الخارجية للفترة 2005 – 2019، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. من خلال تتبع هيكلها السلعي والجغرافي باستخدام تسع مؤشرات إحصائية للتنافسية، بغرض تحديد العوائق واكتشاف الإمكانات المتاحة لتنمية الصادرات وتطوير القدرات التنافسية. أظهرت النتائج أن صادرات الجزائر قليلة التنوع السلعي ومحدودة جغرافيا، مما جعلها تتأثر بالسياسات الاقتصادية للدول التي تتعامل معها من نتائجها انخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبية، إنَّ تنافسية

التجارة الخارجية للجزائر، ظلت مرتكزة في النفط وبعض المنتجات القليلة؛ حيث بلغت قيمة المؤشر لهذه السلع قيم مرتفعة مما أدى لتراجع تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق.

– دراسة رزوق ابتسام ،حجاج عبد الرؤوف: تحت عنوان: **تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالميWEF**خلال الفترة 2010–2019، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في وصف وتحليل أداء المؤشرات، وتوصلت لمجموعة من النتائج تتمحور حول الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية، ما يعكس فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها وإدماج مؤسساته في الأسواق العالمية من نتائجها: أظهر المؤشر العام لتنافسية الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية ما يعكس فشل السياسات في إدماج مؤسساته في الأسواق العالمية، حيث أظهر أداء المؤشرات الفرعية والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها مكامن الضعف التي يتعين على الدولة التركيز على إصلاحها، فهناك ضعف مؤشر المتطلبات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وكذا مؤشر التمكين البيئي رغم التحسن النسبي في كل من المؤشرين الفرعيين.

– دراسة بن دحو عبد القادر: **المكانة التنافسية للاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية على ضوء مؤشرات التنافسية الإقليمية والعالمية2020**، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي هدفت الدراسة إلى إبراز المكانة التنافسية للاقتصاد الجزائري منخ خلال دراسة تحليلية على ضوء مؤشرات التنافسية الإقليمية والعالمية؛ حيث حاولت الجزائر مثل مثيلاتها من الدول مواكبة موجة التحديات وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية من خلال العديد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تكفل لنفسها دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي. لكن حسب هذه الدراسة وبالرغم من كل الجهود المبذولة، يبقى الأداء التنافسي للجزائر ضعيفاً، بدليل المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي.

– دراسة دينا فاروق عناني، ريهام محمد سليمان، أمال شوتري: **تصنيف أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية،** International Journal Of Scientific Research and Sustainable Developmentللاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة سنة 2022، هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية، مؤشرات قياس القدرة التنافسية للدول والتي تتضمن كل من (معدل التبادل التجاري، معدل التغطية، الميزان التجاري، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، كفاءة أداء العمليات التصديرية، المشاركة الاقتصادية، التبعية الاقتصادية ومؤشرات قياس القدرة التنافسية للسلع والتي تتضمن كل من (الاندماج والتكامل، التوافق التجاري، معدل نمو التجارة الخارجية، تخصص التصدير، الميزان التجاري النسبي، معامل عدم الاستقرار، حصة الصادرات، مؤشر تنافسية الصادرات ، مؤشر كفاءة التجارة.

– اختلفت هذه الدراسة على مجموع هذه الدراسات من خلال الفترة المعتمدة واستخدام مؤشرات أخرى معينة، واشتركت معها في إبراز أهمية التجارة الخارجية في تنافسية الاقتصاديات.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين : **المبحث الأول ماهية التنافسية،** أما **المبحث الثاني** فتناول **مؤشرات قياس التنافسية.** الفصل الثاني دراسة تطبيقية حول **استخدام بعض مؤشرات التجارة الخارجية في تنافسية الاقتصاد الجزائري،** حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم **نماذج في مجال التنافسية وخصوصية الاقتصاد الجزائري،** أما المبحث الثاني فتمت فيه دراسة **تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض مؤشرات التجارة الخارجية،** تضمنت خاتمة الدراسة أهم النتائج، وأتبعت بجملة من الاقتراحات، وأخيراً تم تقديم آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطـار النظري للتنافسية

تمهيد:

تعرف التنافسية على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات والوصول إلى السوق العالمية، مع احتفاظ المواطنين بمستويات معيشية عالية ومستدامة على المدى البعيد. فالتنافسية الاقتصادية تحدد بشكل كبير مدى قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية، وتتأثر بعدد من العوامل كالتجارة الخارجية التي تعد واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، ومؤشرًا حيويًا للتنافسية الاقتصادية والقدرة على النمو والتطور، كما يعد الاهتمام بتحسين التنافسية الاقتصادية من خلال مؤشرات التجارة الخارجية أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى كل من ماهية التنافسية؛ مؤشرات قياس التنافسية؛ أهمية التنافسية.

المبحث الأول: ماهية التنافسية.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية.

المبحث الأول: ماهية التنافسية

تعد المنافسة ظاهرة تلازم ظهورها مع التطور السريع الذي عرفته الاقتصاديات إلى جانب ما أفرزته ثورة الاتصالات والمعلومات، كل هذا أكسب المؤسسات والدول قدرة كبيرة على الإبداع والابتكار مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الكفيلة بضمان تنافسية أعلى وقدرة أكبر على المواجهة والتصدي للمنافسين، ولذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم التنافسية وأنواعها والأسباب المؤدية إليها بالإضافة إلى الأهداف والقوى المتحكمة فيها.

المطلب الأول: تعريف التنافسية وأهميتها

بالرجوع إلى لأدبيات المرتبطة بمفهوم التنافسية يتضح عدم وجود تعريف موحد لها، كما تظهر أن مفهوم التنافسية يختلف وفقاً للتحليل على مستوى المؤسسة أو القطاع أو على مستوى الدولة ومن خلال هذا المطلب سوف تتم الإشارة لمفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة والقطاع والدولة.

أولا: تعريف التنافسية

1. حسب المؤسسات:

تحفل الدراسات بالعديد من مفاهيم المؤسسة التنافسية، جاءت لتعكس أربع معايير أساسية، وهي: الربحية، والمساهمة في النمو المتواصل، التميز والتفوق (المساهمة في التجارة الخارجية)، فالربحية هي قدرة المؤسسة على تحقيق ربح مضطرد قابل للاستمرار، والتميز هو نجاحها في تحقيق الاختلاف عن المؤسسات الأخرى(من خلال منتج مميز تكلفة منخفضة نسبياً أو كلاهما) ويقصد بالتفوق زيادة نصيب الفرد العامل من الدخل الحقيقي أما المساهمة في النمو فهي مساهمة المؤسسة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع المحافظة على هذه الزيادة [1].

إنَّ المؤسسة ذات الميزة التنافسية العالية، هي التي تحقق هذه المعايير الأربعة المترابطة بطبيعتها، مع استمرار احتفاظها بهذه العناصر في بيئة تنافسية دولية، وتتفق أغلب الدراسات على أن مستوى الوحدة الاقتصادية (المستوى الجزئي)، هو المستوى الأنسب لتطبيق فكرة التنافسية، وهو ما يقول عنه "بول كروغمان (Paul Krngman)"التنافس الفعلي يكون بين المؤسسات وليس بين الدول أو الصناعات، كما تختلف التعاريف المقدمة باختلاف المعايير التي تستند إليها:

1-محمد قويدري ووصاف سعيدي، **مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والإنساني**، باتنة، **ة**، جامعة الحاج لخضر، العدد 09، 2004، ص 117.

1.1. التعريف المستند إلى معياري الجودة والسعر:

تُعرف تنافسية المؤسسة على أنها: «تقديم منتج ذي جودة عالية وسعر مقبول من الزبائن»[1].

2.1. التعريف المستند إلى معيار الربحية:

يرى البعض أن المؤسسة التنافسية، هي «المؤسسة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية، أو خفض تكاليف الإنتاج، أو تحسين الجودة، أو كل ذلك معا»[2].

3.1. التعريف المستند إلى معياري التفوق والمساهمة في النمو:

يقصد بالتنافسية: «قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات بتفوق، مع احتفاظها بحصتها في السوق ذات الوقت والمساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي مع المحافظة على هذا العالمية وزيادتها في الارتفاع»[3].

4.1. التعريف المستند إلى حصة السوق:

يمثل تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة قدرتها على بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية، وعلى منافسة المنتجات الأجنبية التي تباع في السوق المحلية، وتقاس الميزة التنافسية من خلال مقارنة الأسعار والتكاليف وتحديد ربحيتها، وكذلك أنصبة المؤسسات من السوق بالنسبة للمنافسين الأساسيين، أي أن التنافسية تقاس بدلالة أداء المؤسسة في السوق مقارنة بأداء نظيراتها، وذلك استناداً إلى تقييم حصتها النسبية من السوق[4].

وتعرف أيضاً: «القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، بل من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل رأس المال والتكنولوجيا)»[5].

2. تعريف التنافسية حسب القطاع

تعرف التنافسية بأنها: "قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة،

1- أحمد بلالي، **الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد:11، مايو 2007، ص252.

2-R. Percerou, Entreprise : gestion et compétitivité, ECONOMICA édition, Paris, 1984, p 53.

3-محمد قويدري ووصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

4- كمال رزيق وعمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة 21-22 مايو 2002.

5-R.Percerou, Op,Cit, P 53.

وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة[1]".

وتعرف: هي قدرة القطاع الإنتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين، المستهلكين، فضلا عن حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها[2].

3. تعريف التنافسية على المستوى الدولي

1.3. تعريف التنافسية من بعض الهيئات العالمية

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE):

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في السوق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"[3].

تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:

عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها" القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"[4].

تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:

يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل[5].

2.3. تعريف مايكل بورتر للتنافسية:

هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها.[1]

1-كمال رزيق،فارس مسدور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطنيالأول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22/23أفريل 2003، ص 201-202.

2-عامر محمد وجيه خربوطلي، **العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1،جامعة دمشق، 2014، ص 674.

3-طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية"حالة مصر"،مركز المعلومات واتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر، ص5.

4-أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، **أثر عوامل تعزيز التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الدواء**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 39.

5-منير خروف، ريم توامرية، **القدرة التنافسية المستدامة الجزائر –دراسة تحليلية–**، مجلة الدارسات العليا والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة قالمة، ديسمبر 2017، ص 342.

أما (Debonneuil et Fontagne) عرفا التنافسية على مستوى الدولة " بالقدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة المواطنين ومنحهم المستوى العالي من التشغيل والعدالة الاجتماعية"[2].

4. علاقة مفهوم التنافسية بمفهوم الميزة والقدرة التنافسية

منذ ظهور المقاربة النظامية سنة 1945 التي اعتبرت المؤسسة نظاماً مفتوحاً على المحيط يؤثر فيه، ويتأثر به تحولت التنافسية بالنسبة للمؤسسة من المفهوم القائم على الميزة النسبية التي تعني قدرتها على التحكم في التكاليف، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات إلى المفهوم القائم على الميزة التنافسية التي تنشأ من مجموع وظائفها المرتبطة بتصميم وتصنيع وتوزيع وتطوير منتجاتها، بشرط أدائها لبعض وظائفها أو كلها بشكل أفضل من منافسيها[3].

ومنه أصبح المصطلحان (الميزة التنافسية أو التنافسية)، يستعملان للدلالة على المفهوم نفسه، وذلك على مستوى المؤسسات والقطاعات.

أما على المستوى الكلي، فتنافسية الدولة تنشأ من مجموع المزايا التنافسية للشركات والقطاعات العاملة فيه، ولذلك تستعمل الأدبيات الاقتصادية مصطلحي: (التنافسية والقدرة التنافسية)، كأن نقول تنافسية الاقتصاد الياباني، أو نقول القدرة التنافسية للاقتصاد الياباني وفي حالات أقل استعمالا، يطلق مصطلح الميزة التنافسية للدلالة على المفهوم نفسه.

ثانيا: أهمية التنافسية

تتمثل أهميتها فيما يلي:[4]

– تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع، بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار.

– تعد التنافسية أداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على توزيع الدخل بين شرائح المجتمع وأثر ذلك على مستويات الفقر.

1–منير خروف، ريم توامرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 342.

2 -Debonneuil M Fontagne L, Compétitivité, la documentation français, Paris, 2003, P8.

3–رابح زبيري،**دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة**،الملتقى الوطني الأول حول:المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

4–منظمة العمل العربية، **الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة، أفريل 2018، ص 28–29.

– التنافسية تساعد في القضاء على العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية إلا وهي مشكلة ضيق السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

– يجب توفير بيئة تنافسية فعالة، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

– أسهمت التنافسية في إلغاء الحواجز التقليدية من الضرائب الجمركية والحصص الكمية، في نفس الوقت ساهمت في زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة.

– وهناك العديد من الدراسات تقول أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق المحلي إلى رحابة السوق العالمي.

– يطرح مفهوم التنافسية مضمون الشراكة الفاعلة والحقيقية ببن الحكومة والقطاع الخاص لاتخاذ القرار الصحيح، والذي يتطلب آلية تكفل تحويل المعلومة إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية وتحليلها ودراستها، ومن تم وضعها في إطار عام ومنطقي يسهل استيعابه، وبالتالي استخدامه كمرجع يربط الاستراتيجيات المختلفة ببعضها.

المطلب الثاني: التنافسية (أنواعها، أبعادها، شروطها)

تعد التنافسية عنصراً لقوة الاقتصاد وقدرته على المنافسة خارجياً وداخليا مما يحتم الاهتمام بموضوع التنافسية وفيما يلي سيتم التطرق إلى أنواع وأبعاد وشروط التنافسية.

أولا: أنواع التنافسية[1]

1. التنافسية السعرية

حيث نميز عدة أشكال للتنافسية السعرية:

تنافسية التكاليف أو السعرية :يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج في البلد ما إلى أن ترتفع مبيعاته في الأسواق الخارجية، وهذا يعني تحسن قدرته في اكتساب حصص أكبر في هذه الأسواق، وكذا تحسن في ميزانه التجاري.

التنافسية غير السعرية: بوصف أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل التقنية والغير سعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن مكونات غير السعرية في التنافسية.

1– محمد الطيب دويس، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دارسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص7.

التنافسية النوعية :وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية. فالبلد ذو المنتوجات المبتكرة والنوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الجيدة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من منافسيها[1].

التنافسية التقنية :إذ تتنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية.

التنافسية الظرفية أو الجارية :وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها تحتوي عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق...الخ.

التنافسية المستدامة :وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي على عناصر مثل: التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، البحث والتطوير والطاقة الابتكارية، وقوى السوق[2].

2. التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية

هناك من يقسم التنافسية إلى التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:

1.2. التنافسية الكامنة :تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل: الاستثمار في الرأس المال البشري، والابتكار.

2.2. التنافسية الجارية :تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها[3].

ثانياً: أبعاد التنافسية[4]

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة، منها:

1. مستوى التحليل: اعتباراً من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوة الإقليم.

2. الشمول :تذكر الأدبيات شمول الفاعلية أو الكفاءة وهي تحقيق الأهداف بأقل تكاليف، والفعالية وهي الاختيار الصحيح للغايات.

3. النسبية :حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلداناً أو مؤسسات اقتصادية أو أقساماً في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين.

1-محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت، ديسمبر 2003،ص7-8.

2-الشريف ريحان، لمياء هوام، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 30، العراق، 2013، ص30.

3-محمد وجيه خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 675.

4-محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

ثالثاً: شروط التنافسية

حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل لدعم التنافسية، واعتبرها من الشروط نجاح التنافسية والتي نلخصها فيما يلي[1]:

إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة مع تعزيز الاستثمار في البيئة الأساسية المادية والتقنية، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي بالإضافة لتنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات وتنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على الكفاءة وسرعة وشفافية الإجراءات الإدارية والحكومية والمحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والضرائب وحماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروقات في الأجور وتقوية الطبقة الوسطى كما يجب تكثيف الاستثمار والتعليم والتدريب و أيضا الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يفرض التماسك الاجتماعي ويحمي نظم القيم.

المطلب الثالث: أسباب وأهداف التنافسية

تعددت الأسباب والأهداف التي جعلت من التنافسية عنصراً مهماً لنجاح الأعمال وتطور الاقتصاديات

أولا: أسباب التنافسية

تعددت أسباب التنافسية نذكر منها:

- تعدد الفرص في السوق العالمي نتيجة تحرير التجارة الدولية.
- وفرة المعلومات في مختلف الأسواق نتيجة تطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي تتعامل بها مختلف المؤسسات في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.
- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والابتكار[2].
- سهولة الاتصال فيما بين المؤسسات المختلفة أو بين الفروع التابعة لها، بفضل شبكة المعلومات.
- زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة وسهولة دخول منافسين جدد إلى السوق، وتركز القوة الحقيقية في أيدي المشترين والعملاء، الذين أصبح بإمكانهم الاختيار بين البدائل المتعددة لإشباع رغباتهم وبسعر أقل[3].

1-كمال رزيق، ياسين قاسي، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص331.

2-منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص 343-344.

3-ابراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2008/2007، ص57.

ثانيا: أهداف التنافسية

تهدف سياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة، وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد، وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار، ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من العناصر، أهمها[1].

- توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والتكلفة الحدية للإنتاج.
- تحقيق المؤسسات لمستوى إنتاج بأقل تكاليف ممكنة.
- منع التركز المفرط وعدم تشجيع هياكل غير مرنة.
- حماية المستهلكين من الاحتكار الذي يؤدي الى زيادة الأسعار وتقليص العرض.

وترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا مع التنظيم الاقتصادي، الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنافسية خاصة فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك في إطار عملية آلية السوق، لذا يعتبر التدخل الحكومي شرطا ضروريا من أجل تحقيق أهداف التنافسية، ولا يعتبر التدخل الحكومي حكرا على الدول النامية، بل نجده كذلك الدول المتقدمة التي تتدخل عبر منح إعفاءات ضريبية لبعض الأنشطة الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والقطاع الزراعي وقطاع المواصلات بدرجات متفاوتة، ويحدث الإعفاء بشكل كامل أو جزئي في جميع الدول المتقدمة، لذا فإن هذه التدخلات ضرورية بالنسبة للدول النامية حتى تستطيع منتجاتها أن تتنافس بشكل عادل في الأسواق العالمية ظل سيادة مناخ التحرير الاقتصادي والمنافسة الدولية[2].

كما يجب على الحكومات الوطنية عند وضع تلك السياسات القيام بموازنة بين أهداف التنافسية الدولية وبين ضرورة التدخل لأغراض الحماية ومحاولة وضع القدر المناسب من قوانين الحماية ومواءمتها مع الحوافز التشجيعية للاستثمارات الأجنبية من أجل أن لا تنفر القوانين هذه الاستثمارات.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية[3]

للتعرف على مدى قوة تنافسية كل من المؤسسة والقطاع والدولة، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس ذلك، وبالتالي مدى نجاح كل من المؤسسة والقطاع والدولة في تطبيق استراتيجيتها. ولهذا سوف سنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات تنافسية المؤسسة وقطاع النشاط والدول وكذلك عرض بعض سلبيات هذه المؤشرات.

1-ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2- حسن بشير ومحمد نور، سياسات التنافسية وآثارها على مناخ الاستثمار، مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الخطوم،2006، ص04.

3-ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة والقطاع

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة و القطاع، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، فإن المؤسسة لا تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثرواتها تتضاءل أو تبدد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجياتها أضعف وإن عناصر إنتاج تكلفتها أكثر أو للسببين معا، وإن إجراء تحليل التنافسية على مستوى القطاع يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى، وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، يتم تقييم تنافسية فرع النشاط أو القطاع بمقارنته مع فرع نشاط مماثل في بلد آخر، ويقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا، أي تلك التي تحقق أرباحا في سوق حرة.

ويقدم أوستن نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة في تلك التنافسية وهي[1]:

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

1. مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

1.1. الربحية

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أربحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن ان تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، فإذا كانت المؤسسة تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي

1-منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص 347.

تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الاخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

2.1. تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة واحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن في هذه الوضعية يتناقص وجودها[1].

3.1. الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

إن الإنتاجية الكلية للعوامل **الإنتاج** TFPتقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات. ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنها إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفزيائية مثل: الأطنان من الورق، أو أعداد من التلفزيونات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتوجات المعروضة من جانب المشروع.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر دليل النمو الـTFP بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية ولا فاعلية أخرى) أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

4.1. الحصة من السوق

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أقوال السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيها الدوليين، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم اذن مزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

1- محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وعندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه، كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكبر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع النشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المشروع يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه، ولكن يضاف إليها سبب أخر، هو أن المنتوجات التي يقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتوجات التي يقدمها المشروع أقل جاذبية كلما ضعفت حصته من السوق ذات التوازن[1].

لقد بينت عدة دراسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، وهذه النتائج[2]:

- ✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.
- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل.... الخ).
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى التكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج.
- ✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصا في مجالات القطاع الخاص.
- ✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير استقلال الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

1- المرجع السابق، ص 11-12.

2-منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص349.

2. مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع

1.2. مؤشرات التكاليف والإنتاجية[1]:

عندما تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لفرع نشاط ما متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسيا، وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو تكلفتها الوحدوية CUMO (مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحدوية)، ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحدوية لفرع النشاط(i)في البلد (j)في الفترة (t)باستعمال المعادلة التالية:

$$\mathbf{CUMOijt} = \frac{\mathbf{Wijt} \times \mathbf{Rijt}}{\left(\frac{\mathbf{Q}}{\mathbf{L}}\right)\mathbf{ijt}}$$

حيث:

Wijt: يمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t).

Rjt: يمثل معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة البلد (j) في الفترة (t).

(Q/L)Ijt: يمثل الإنتاج الساعي لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t).

إذن يصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية للبلد (j) مع البلد (k) من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{CUMORijt} = \frac{\mathbf{CUMOijt}}{\mathbf{CUMOikt}}$$

حيث:

CUMORijt: تكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية في للبلد (j) مع البلد (k).

CUMOijt: تكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t).

CUMOikt: تكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t).

ويرجع ارتفاع تكلفة اليد العاملة الوحدوية للبلد (j) إلى الاسباب التالية:

- ارتفاع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- زيادة قيمة العملة المحلية بالقياس مع عملة بلدان اخرى.

1-ابراهيم عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

مؤشر التجارة والحصة من السوق الدولية[1]

يستعمل الميزان التجاري وأيضا الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل على تنافسية القطاع الاقتصادي، ويمكن أن يخسر القطاع تنافسيته عندما تتقلص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو عندما تزداد حصته من المستوردات الوطنية الكلية لمنتج معين، مع الأخذ بعين الاعتبار حصة ذلك المنتج في الإنتاج والاستهلاك الوطني الكلي، أيضا قد يخسر القطاع تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لمنتج معين، أو عندما تتصاعد حصته من الواردات الدولية أخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.

الميزة النسبية الظاهرة[2]

أنشأ بورتر 1990 مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة التنافسية الظاهر RCA) (revealedcomparative advantage index ويمكن حسابه لبلد ما jلمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

$$\mathbf{RCAij} = \frac{\left[\left(\text{الصادرات الكلية للبلد j}\right)\right] \ / \ \left[\left(\text{صادرات منتج I للبلد j}\right)\right]}{\left[\left(\text{الصادرات الدولية الكلية}\right)\right] \ / \ \left[\left(\text{الصادرات الدولية المنتج I}\right)\right]}$$

RCAij: مؤشر القدرة التنافسية الظاهرية للبلد (i) لفرع النشاط (j).

عندما تكون RCAij أكبر من الواحد فإن البلد jالذي يمتلك ميزة تنافسية ظاهرية للمنتجi، ويجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 6%من الصادرات الدولية و7%من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية للتجارة الخارجية للدول

من الأمور التي تستوجب الحذر في المقايسة، أن الأمم تتنافس فيما بينها على الشكل نفسه الذي تتنافس فيه المنشآت وأن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين.

إن دراسة scott and lodge 1985اهتمت بالمقايضة بين التنافسية الوطنية والأهداف الاجتماعية بحيث وضعت البلدان في مصفوفة توضع في محورها العمودي الاستراتيجيات الموجهة تنمويا كالعمل، الادخار والاستثمار، وفي المحور الافقي الاستراتيجيات الموجهة بالتوزيع كالأمن الاقتصادي، المستحقات، إعادة توزيع الدخل، منافع المستهلك القصيرة الأجل.

1-المرجع السابق، ص64.

2- محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص17.

وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للدول والسلع والمنتجات في السوق العالمي وهي كما يلي:

1. معدل التبادل التجاري:

يستخدم معدل التبادل التجاري لبلد ما كمؤشر لقوة الاقتصاد لهذا البلد، لكنه قد يؤدي إلى استخلاص نتائج خاطئة، إذ يتأثر بتغير أسعار الاستيراد والتصدير، لذا فمن الضروري فهم سبب زيادة الأسعار أو انخفاضها، وأخذ هذه التغيرات في الاعتبار، وعلى هذا الأساس تم تقسيم معدل التبادل التجاري إلى معدلين هما التبادل التجاري الإجمالي و التجاري الصافي[1]، وعندما يكون معدل التبادل لدولة ما أقل من 100%فإن هذا يعني خروج رأس المال من البلاد، أما إذا كان أكبر من 100%فإن هذه الدولة لديها رأس مال من الصادرات أكبر مما تنفقه على الواردات، ويمكن حساب قيمة هذا المؤشر وفقا لما يلي:

1.1. معدل التبادل التجاري الدولي الإجمالي[2]:

يقيس العلاقة بين التغيرات في الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات من سنة لأخرى، وزيادة هذا المعدل عن 100%تعني أن الرقم القياسي لكمية الصادرات أكبر من الرقم القياسي لكمية الواردات للدولة محل البحث، فالدولة هنا تضحى بكمية أكبر من الصادرات مقابل وحدة واحدة من الواردات، ويكون معدل التبادل التجاري في غير صالح الدولة، أما انخفاض هذا المعدل عن 100%يعني أن الدولة تحصل على وحدة واردات في مقابل أقل من وحدة الصادرات، ويعني ذلك أن التبادل الدولي في صالح تلك الدولة.

معدل التبادل التجاري الإجمالي= (الرقم القياسي لكمية الصادرات / الرقم القياسي لكمية الواردات)*100

2.1. معدل التبادل التجاري الصافي:

يقيس العلاقة بين التغير في الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات، فكلما ارتفعت قيمته عن 100%نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات عن أسعار الواردات، أمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات، مما يعتبر في صالح الدولة المصدرة وهذا يعني أن له أثراً ايجابياً على الميزان التجاري والتنمية الاقتصادية ومستوى رفاهية الأفراد، ويستخدم هذا المعدل إذا كان الهدف إظهار

1–فايز محمود (دكتور)، **محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والمالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد 2، الجزء 3، يوليو 2001.

2– دينا فاروق عناني، ريهام محمد سليمان، أمال شوتري، **تصنيف أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية**، InternationalJournal Of Scientific Research and Sustainable Development، الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، 2022، ص 136.

الواردات الفعلية التي تم الحصول عليها مقابل الصادرات، ويلاحظ أن أسعار الصادرات وأسعار الواردات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة، لذلك يجب وضع أوزان ترجيحية لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة، أي إعطاء سعر لكل نوع من الصادرات والواردات ووزن نسبي بالكميات، ويتم تقديره من خلال هذه المعادلة:

معدل التبادل التجاري الصافي= (الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات)*100

2. مؤشر معدل التغطية:

يشير هذا المعدل إلى مدى تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات، وقياس مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات[1]وتشير زيادة هذه النسبة عن 100%إلى أن هناك فائضاً في الميزان التجاري للدولة نظرا إلى أن قيمة الصادرات تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي، وتوضح تلك النسبة مدى مساهمة حصيلة النقد الأجنبي من إجمالي قيمة الصادرات في الوفاء بإجمالي قيمة الواردات، وتأخذ تلك النسبة اتجاها مشابها للميزان التجاري[2]، ويكمن حساب قيمة هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التغطية= (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *100

3. الميزان التجاري للتجارة الخارجية:

من المتعارف عليه أن الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الواردات والصادرات الخاصة بالدول في فترات محددة من الوقت بالإضافة إلى تمثيله لأكبر جزء من الوحدة الاقتصادية (ميزان المدفوعات) كما يتم التعبير عنه وفقًا للاتحاد الذي ينتمي إليه أو وحدة العملة المستخدمة في الدولة، ويتم استخدامه في قياس قوة كل دولة من ناحية الاقتصاد الخاص بها حيث يطلق على ميزان الدولة التجاري بالإيجابي عندما تصدر الدولة كميات كبيرة من الموارد تزيد كميتها عما يتم استيراده من الخارج مما يحدث فائض تجاري. لكن لو كانت الدولة تقوم باستيراد كميات زائدة عن الموارد التي يتم تصديرها فيكون حينها الميزان التجاري سالباً.

تعاني العديد من الدول في أوقات معينة من العجز في ميزان التجارة الخاص بها، وعلى الرغم من ذلك يمكن التخلص من هذا العجز والتحكم به حتى التمكن من الوصول إلى ميزان التجارة الإيجابي، وذلك عن

1- جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، 2018.

2-دوعاء سليمان، يحيى الحفني، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42، العدد 4، ديسمبر 2021.

طريق زيادة قيم الصادرات الخاصة بالدولة، حيث يحدث العجز في هذا الميزان حين تقل نسبة الواردات عن نسبة الصادرات في كل دولة أثناء فترة محددة ويتم تحديد هذا العجز بكونه طويل المدى أو قصير المدى من خلال حساب مقدار العجز المترتب على الدولة[1]،ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر حصة الصادرات كما يلي:

مؤشر الميزان التجاري = (قيمة الصادرات لسلعة ما / قيمة الواردات للدولة لذات السلعة)

4. دليل (الرقم القياسي) شروط التجارة الخارجية

ويفيد هذا المؤشر في التعرف على مدى القدرة بالوفاء بمتطلبات التصدير، حيث تعتبر من الأمور الهامة لبناء الثقة بين المستوردين والمصدرين، مما يساعد على الحفاظ على الأسواق الخارجية ودخول أسواق جديدة، كما تقدر شروط التجارة من خلال الأرقام القياسية[2]، وتشير الأرقام القياسية إلى الأرقام التي تعكس التغير في القيمة (سنة المقارنة) بالمقارنة مع بداية فترة زمنية معينة (سنة الأساس)، وتشير سنة الأساس عادة إلى القيمة (100)، ويتم التعبير عن مؤشر الرقم القياسي لشروط التجارة كنسبة مئوية، فإن كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح في مجموعة سلعية ما، يكون الرقم القياسي لشروط التجارة في صالح هذه المجموعة، أما إن كان الناتج أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الرقم القياسي لشروط التجارة لم يكن في صالح هذه المجموعة. ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر شروط التجارة على النحو التالي:

مؤشر (دليل) شروط التجارة = (الرقم القياسي لقيمة الصادرات / الرقم القياسي لقيمة الواردات)

5. مؤشر الحرية الاقتصادية

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات استخداماً واهتماماً من العاملين في قطاع الإنتاج والاستثمار، وخاصة الشركات الدولية ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية، يصدر هذا المؤشر من معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال(The Wall Street Journal) منذ عام 1995 ويغطي 186 دولة، ويستخدم لغرض قياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع، وذلك بالاستناد إلى عشرة مؤشرات فرعية وهي كالتالي: (الحرية التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية إضافة إلى مدى وجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدول وبخاصة الهيكل الضريبي للشركات والأفراد، وحجم مساهمة الحكومة في الاقتصاد والتي تقاس من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلىGDP، ونسبة ملكية الحكومة في قطاع الأعمال والصناعة، السياسة النقدية وبخاصة معدل التضخم وسعر الصرف،

1- https://economiccorner.com (25 mai 2023).

2-الأرقام القياسية للصادرات، قسم الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2020.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس من خلال قانون الاستثمار وسياسات الاستثمار والتعامل مع الشركات، ووضع القطاع المصرفي والتمويل واللوائح المنظمة لذلك وضع سوق العمل لاسيما مستوى الأجور والسلع ولوائح تنظيم العمل، حقوق الملكية الفردية، القانون التجاري والاقتصادي، وأخيرا أنشطة السوق السوداء، وتمنح العناصر العشر أوازناً متساوية ويؤخذ المؤشر متوسطها)، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[1].

ويعتمد هذا المؤشر في قياس درجة الحرية الاقتصادية في الدول، من خلال النقاط المتحصل عليها، والتي تتراوح ما بين 1-100، فالدولة التي تقترب إلى 100 نقطة هي الدولة التي تعتبر الأعلى والأفضل في مستوى الحرية الاقتصادية، على العكس الدولة التي تقترب إلى1 نقطة تعتبر هي الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية.

6. مؤشر التنافسية العالمية

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور في العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، وهو مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني[2]، ويشمل هذا المؤشر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنوات 2005 إلى 2015 مابين 117 إلى 148 دولة في العالم.

7. مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي[3]

هناك فرق بين مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي، فمؤشر الانكشاف الاقتصادي هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في البلاد، وهو أحد مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية، ويسمى أيضاً بمؤشر (تحرير التجارة)، تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، كما تبرز أهمية هذا المؤشر في التعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما[4]،ويعتبر هذا المؤشر مقياساً اقتصادياً، يمكن حسابه كنسبة للتجارة الإجمالية لدولة ما (الصادرات والواردات)، إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية[5]، وبحسب تفسير مؤشر

1-سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم مترى، يونيو 2015، **أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة**، المجلة العلمية، العدد 58، كلية التجارة، جامعة أسيوط ، مصر، ص96-97.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، **تقرير مناخ الاستثمار**، ص 128-129.

3- دينا فاروق عناني، ريهام محمد سليمان، أمال شوتري، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

4-Lucas Bretschger, **Politics, and the Future,** RESEC Co-Organized the Official Swiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December 2019.

5-**Degree of The Openness Index,** Deardorffs, Glossary of International Economics, 2020.

الانفتاح فإنه كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على ارتفاع تأثير التجارة الخارجية على الأنشطة المحلية وازداد اقتصاد تلك الدولة قوة، أما القيمة المنخفضة فإنها لا تدل على التبعية الاقتصادية، إنما تشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى خلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية، ويمكن حساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما وفقا للمعادلة الآتية[1]

مؤشر الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) *100

أما درجة **الانكشاف الاقتصادي** فتسمح لنا بمقارنة الاقتصاديات بعضها ببعض، وتدرس درجة الارتباط الاقتصادي للمتغيرات الخارجية وحساسيتها مقارنة بالاقتصاديات الأخرى عبر اقتصاد تأشيري بحيث يتم اختياره لعدة اعتبارات ويتم حسابه على النحو التالي:

درجة الانكشاف الاقتصادي = مؤشر الانكشاف للدولة المعنية / مؤشر الانكشاف الاقتصادي التأشيري

وإذا ما نسب مؤشر الانكشاف الاقتصادي لمجموعة من الدول إلى المؤشر التأشيري أصبح بالإمكان المقارنة بين درجات انكشاف الاقتصاديات المعنية ببعضها[2]، فهنا يتم اختيار اقتصاد تأشيري لاعتبارات معينة لحساب درجات الانكشاف في البلد المعني، وانخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي يبين مدى انعزال اقتصاد الدولة عن التجارة الخارجية العالمية.

8. مؤشر الانفتاح الاقتصادي

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح الاقتصادي إلا أن المفهوم الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقد الدولي للانفتاح الاقتصادي والذي عرفه بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزات المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود والإدارية والفنية وسوف نستعرض مؤشرين لقياس الانفتاح الاقتصادي.

1.8. مؤشر نسبة الاستيراد إلى الناتج الوطني المحلي الإجمالي (الاعتماد التجاري)

يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابله الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا يعكس درجة الانفتاح

1-سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، 2016.

2-هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، 2004.

الاقتصادي على العالم الخارجي، وقد اعتبر اقتصاد الدولة منفتحا للخارج إذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن 20%من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية[1]:

$$\%100 \times \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي } GPD}$$

إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية لم تغذي النهج الاستهلاكي، يضاف إلى ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة الاستيرادات. إن نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل على مدى اعتماد الدولة في إنتاجها المحلي على الاستيرادات سواء كانت هذه سلعا رأسمالية أم وسيطة أي سلعا تسد احتياجات الإنتاج أم ذلك الجزء من الاستيرادات الذي يتمثل بالسلع الاستهلاكية، فهو مؤشر له دلالته الهامة في إلقاء الضوء على مدى إمكانية إنتاج بدائل محلية للسلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

2.8. مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانفتاح التجاري)

تسمد كثير من الدول نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى (25%) فأكثر تعد مؤشر الانفتاح الاقتصادي، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية[2]:

$$\%100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي } GPD}$$

إن الدول العربية تعاني من خطورة هذا الانفتاح بسبب تركيزها على تصدير سلعة واحدة فقط وهي المحروقات وبعض الخامات الأخرى، مما يعرض إيرادات هذه البلدان المنتجة للمحروقات لتقلبات كبيرة بسبب تغلب أسعار السلع في الأسواق العالمية.

1–م.م، محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، جامعة البصرة / كليه الإدارة والاقتصاد، ص 56.

2–م.م، محمد حسن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ونلخص هذه المؤشرات بالشكل التالي:

الشكل 01: من إعداد الطالب يبين مؤشرات التنافسية

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، توصلنا إلى أن التنافسية أصبحت اليوم الرهان الأساسي الذي تواجهه المؤسسات والدول في عالم يتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرر التجاري، وبالرغم من أهمية الموضوع إلا أن معظم الباحثين الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، سواء على مستوى المؤسسة أو القطاع أو الدولة، لكن الجهود أفضت إلى إيجاد مؤشرات تنافسية وبالتحديد مؤشرات قياس تنافسية الصادرات، لما للتصدير من أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة.

لذا تسعى الحكومات المختلفة إلى تحسين الأوضاع التنافسية بتعبئة الموارد المالية والبشرية وضرورة الإصلاحات الاقتصادية، للنفاذ إلى الأسواق الدولية بمنتجات محلية منافسة، فالتنافسية لم تعد مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك إلى ترسيخ مياه الجودة والتميز وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والإتقان، الأمر الذي عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية خاصة في ظل التغيرات السريعة التي اقتصادنا المعاصر المتميز بالتطورات العلمية والتكنولوجية، ومن أهم المؤشرات المستعملة في قياسها، فهناك مؤشرات التنافسية على المستوى الداخلي (التنافسية داخل البلد من خلال تنافسية مؤسساته وقطاعاته) وهناك مؤشرات التنافسية الخارجية التي تبين قدرة البلد على اقتحام واكتساب حصص مستدامة في الأسواق الخارجية. الاقتصاد الجزائري أصبح اليوم مفتوحا على المنافسة الدولية مما يفرض عليه تطوير قدراته التنافسية، وهوما سوف نحاول توضيحه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني:

استخدام بعض مؤشرات التجارة الخارجية في قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تشهد الجزائر كدولة نامية تحديات اقتصادية عديدة في ظل التحولات العالمية والتنافسية الشديدة بين الدول. ومن بين الجوانب الأساسية لتعزيز التنافسية الاقتصادية للجزائر تأتي دور التجارة الخارجية في تحقيق نمو مستدام وتنمية اقتصادية قوية. تتيح التجارة الخارجية للجزائر فرصًا لتوسيع قاعدة عملائها وزيادة الصادرات، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية والابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي العام.

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

المبحث الأول :نماذج في مجال التنافسية وخصوصية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض المؤشرات.

المبحث الأول: نماذج في مجال التنافسية وخصوصية الاقتصاد الجزائري

هناك عدة تجارب دولية أثبتت نجاح اقتصادياتها في تحقيق التنافسية ولو بدرجات متفاوتة على الرغم من حجمها الصغير بمفاهيم الجغرافيا وعدد السكان، وفي هذا المبحث سوف نستعرض بعض مقومات نجاح النماذج الدولية في تحقيق التنافسية التي يمكن البناء عليها والاستفادة منها في حالة الاقتصاد الجزائري، تجربة من قارة آسيا(سنغافورة) وتجربة من أوروبا(ايرلندا) ودولة جارة من إفريقيا (تونس).

المطلب الأول: تجارب بعض الدول في مجال التنافسية

أولا: تجربة سنغافورة في مجال التنافسية[1]:

لا تتجاوز مساحة سنغافورة 648 كم مربع، ويبلغ عدد سكانها خمسة مليون نسمة، وهي من دول جنوب شرق اسيا وقد واجهت سنغافورة العديد من التحديات بعد حصولها على الاستقلال في عام 1965، حيث كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، كما كانت تعاني من معدلات بطالة عالية، ولكنها الأن تحتل مرتبة متقدمة في سلم التنافسية، باعتبارها احدى الدول الأكثر قدرة على التنافس في العالم.

وفيما يلي بعض ملامح قصة النجاح في المنافسة العالمية لسنغافورة:

- وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة تركز على النتائج وليس الشعارات.
- تبني سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، ونتيجة لذلك فقد:

– بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7 % سنة 2021[2]، ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات الأعلى في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 47.237 ألف دولار سنة 2010 ألف دولار أمريكي ليبلغ 72.749 ألف دولار سنة 2021 وتعتبر أكبر قيمة وصل لها.

– يبلغ حجم التجارة السنوية لسنغافورة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي صادرات سنغافورة من 474 مليار دولار في عام 2010 ليصل سنة 2021 إلى 733.77 مليار دولار[3].

– اتباع أسلوب تدريجي ومرن في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة للظروف الدولية السريعة التغير.

– تضم الهيئات "الحكومية" الرئيسة المعنية بالاستراتيجية الاقتصادية مثل: مجلس التنمية السنغافوري، ممثلين بارزين من القطاع الخاص في سنغافورة، إلى جانب المدربين التنفيذين للشركات متعددة الجنسيات.

– توفير بيئة اقتصادية تنافسية ومتحررة، حيث نجد ان المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات

1– طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص 18–19.

2– بيانات البنك الدولي.

3– بيانات البنك الدولي.

وليس إعاقتها، وذلك من خلال:

- تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من40 % في عام 1986 إلى 17% سنة 2021 ويجري حاليا إعداد خطط لإجراء المزيد من التخفيضات.
- فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفقا لنفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.
- لا يوجد حد أدنى للأجور، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوظف، وبالتالي إلى معدلات أعلى في الأجور.
- تتمتع حقوق الملكية الفكرية في سنغافورة بالحماية، كما أن معدلات القرصنة فيها تعتبر من بين الأدنى في آسيا.
- التركيز القوي على التعليم، بدا في ذلك التعليم الفني حيث تم التركيز بشكل كبير على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة، مما جعل سنغافورة تحتفظ بالريادة في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تتصدر سنغافورة بلدان اسيا في استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني.
- فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة اتصالات متقدمة للغاية.

ثانياً: تجربة ايرلندا في مجال التنافسية[1]

تعد إيرلندا بلداً صغيراً في أوروبا، ولا يتجاوز عدد سكانها 05 مليون نسمة، وفي العقود القليلة الماضية عانت من ركود اقتصادي، وسيطر عليها شبح العنف والحرب الأهلية، وهذا إلى جانب أنها اشتهرت بتصدير القوى العاملة التي هاجرت بأعداد كبيرة إلى أمريكا الشمالية وأستراليا والمملكة المتحدة نتيجة لعدم توفر فرص عمل لهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي لإيرلندا حيث بلغت 1.70% عام 2010 وبلغت اقصى نسبة لها سنة 2015 بنسبة 24.40% سنة عام 2021 بمعدل 13.60%[2]، ويقترب دخل الفرد في إيرلندا من دخل الفرد في المملكة المتحدة، وقد انخفض معدل البطالة من حوالي 14% في عام 2010 إلى 4% سنة 2021[3].

1- طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص19.

2- بيانات البنك الدولي.

3- بيانات البنك الدولي.

ومن أبرز السياسات التي كان لها دور حيوي خاص في دعم القدرات التنافسية لإيرلندا، ما يلي:

- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبنت الحكومة الإيرلندية سياسات ناجحة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية.
- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية.
- فرض رقابة صارمة على الأموال العامة لخفض العجز في الميزانية، والحد من التضخم وضمان الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.
- تحقيق مستويات عالية من التعليم مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال.
- توسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والقيام بدور فاعل فيهما، حيث أصبحت إيرلندا نقطة انطلاق للاستثمارات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية.

المطلب الثاني: خصوصية الاقتصاد الجزائري

الجزائر من أهم الدول المنتجة للمحروقات في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقياً والثانية عشر عالمياً من حيث الطاقة الإنتاجية للنفط، مما أعطاها فرصة أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وسنحاول التعرف على خصوصية الاقتصاد الجزائري من خلال الأهمية النسبية للمحروقات بالجزائر، وتركيبة هيكل الصادرات، والقطاعات التي تخلق قيماً مضافة في الجزائر.

أولاً: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات وبشكل خاص على النفط وهذا راجع للدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير للخارج، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلها أصبح من أهم المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (02) مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي

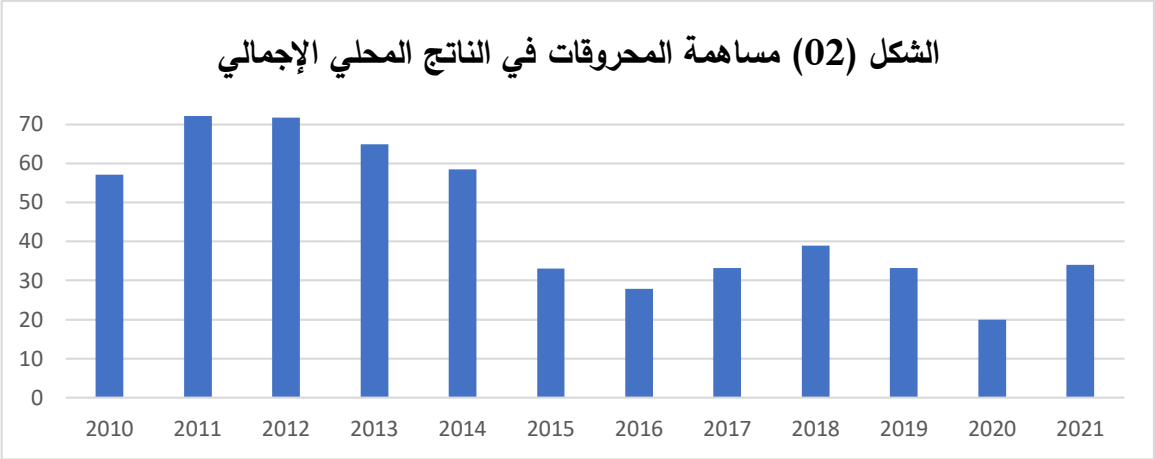

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، ص119.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 116.

ثانيا: اختلال هيكل الميزان التجاري:

1 ـ هيكل الصادرات

من خلال التتبع لهيكل الصادرات في الجزائر حسب الجدول رقم **(01)** نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة في صادراته على الطاقة(قطاع المحروقات) وبنسبة تفوق 95% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 لتنخفض إلى 94% في الفترة الموالية إلى غاية 2019 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول، وتعتبر سنة 2016 السنة التي تميزت بانخفاض حاد في إجمالي الصادرات بحوالي 50%مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ إجمالي صادراتها بـ 29,66مليار دولار. ورغم تطور حصة بعض صادرات القطاعات الأخرى ألا أنها تبقى هامشية لا تتجاوز نسبتها 6 %حيث بلغت قيمتها سنة 2019 حوالي2,068مليار دولار ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (01): تطور صادرات الجزائر خلال 2010-2021 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطاقة	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	33203	38897	32926	20016	34058
مواد غذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437	576
مواد أولية	165	162	167	108	110	105	84	73	93	96	71	182
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	1626	1445	1287	3490

تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77	171
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37	79
إجمالي الصادرات	**57762**	**73802**	**72620**	**65823**	**61172**	**35138**	**29668**	**35132**	**41113**	**34994**	**21925**	**38556**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، ص119.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 116.

2 ـ هيكل الواردات

نرى أن الواردات الجزائرية في ارتفاع خلال الفترة نفسها، وعليه نلاحظ تبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية ، المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية. حيث نالت القسط الأكبر في فاتورة الواردات مما يدل على ضعف الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالصناعية وتبعيته الغذائية ، كما نلاحظ أن قيمة هذه الواردات بدأت تعرف انخفاضا ابتداء من سنة 2016 بعد عدة سنوات من انجاه تصاعدي دون انقطاع، فلقد تراجعت من حوالي 59 مليار دولار سنة 2014 لتصل إلى حوالي 48 مليار دولار خلال السنوات 2016،2017 و2018 لتشهد انخفاضاً معتبراً وصل إلى44 مليار دولار سنة 2019.

تتمثل أهم المواد المستوردة في الآلات والمعدات، العتاد الكهربائي، القمح، المواد الصيدلانية، الحليب، السكر، الخشب، الورق، الأسلاك والكوابل، القهوة والأسمدة.

للإشارة فإن سنة 2020 تعد سنة استثنائية للصادرات والواردات حيث تراجعت قيمة الصادرات بنسبة 33%والتي بلغت23.8 مليار دولار، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة انكماش الطلب عليه بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي إثر تفشي فيروس كورونا، إضافة اتخاذ عدة إجراءات لتخفيض تصدير بعض المنتجات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية. كما عرفت الواردات، كذلك انخفاض بنسبة 8%حيث بلغت 34.4 مليار دولار للتقليل من العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 10,6مليار دولار بزيادة 73.4%.

الجدول رقم (02): تطور واردات الجزائر خلال 2010-2021 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطاقة	898	1094	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401
مواد نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301	11482	10972	10483	10468	9840	7614	7313
تجهيزات فلاحية	321	364	310	477	629	638	479	585	537	437	198	247
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115	16369	14709	13368	12824	10854	8697	9158
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498
أخرى	-	1986	3682	2686	2998	2672	4239	4086	3459	3766	2523	1398
إجمالي الصادرات	**38053**	**46409**	**51050**	**54461**	**59019**	**52086**	**48882**	**48075**	**47590**	**43815**	**35421**	**37405**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، ص119.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 116.

المبحث الثاني تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض المؤشرات

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف وتحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على بعض من المؤشرات التجارة الخارجية وهي مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الانكشاف الاقتصادي. يتم تناول الجانب التطبيقي لتحليل هذه المؤشرات لتقييم أداء الجزائر في الأسواق العالمية وتحديد قواعد اللعبة والمجالات التي تتطلب تحسينًا .من المهم أن نلقي الضوء على الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر، مثل حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، وتركيبة الصادرات والواردات من حيث القطاعات الرئيسية والسلع المصدّرة والمستوردة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحليل التوازن التجاري للجزائر ونسبة التغير في حجم الصادرات والواردات في أخر السنوات .من خلال استخدام هذه المؤشرات وتحليلها بشكل دقيق، سنتمكن من تقييم التنافسية الاقتصادية للجزائر وفهم التحديات والفرص المتاحة

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر، نجدها قد تراجعت خلال الفترة 2010-2020 من حيث ترتيبها العالمي، أومن حيث مجموع نقاطها في المؤشر، وهذا ما يعني ومن خلال هذا المؤشر تزايد درجة التضييق التي تمارس على الحريات الاقتصادية للأفراد. ففي سنة 2010 نجدها قد تحصلت على المركز 104 بحصولها على 53.2 نقطة، ، انتقلت إلى المركز 132 في سنة 2011، احتلت المركز 140 في سنة 2012 وهذا من بين 179 دولة في العالم، ثم تراجعت لتحتل المركز 146 سنة 2014، ثم إلى المركز 157 في سنة 2015، ثم إلى المركز 170 في سنة 2019، وهذا التراجع في الترتيب يعود إلى تراجعها في مجموع النقاط، فقد تراجعت إلى 51 نقطة في سنة 2012، ثم إلى 50.8 نقطة في سنة 2014، ثم تراجعت إلى 48.9 و 46.2 نقطة سنتي 2015 و 2019 على الترتيب، وفي سنة 2020 احتلت المركز 167 عالمياً وذلك بـ 45.8 نقطة، ثم صعدت إلى المركز 162 سنة 2021 بـ 49.7 نقطة، أما بالنسبة لترتيبها عربياً فتجدها قد احتلت المركز الأخير في السنوات 2013 -2019، وهذا من بين 15 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (03): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2010-2021)

2010		2011		2012		2013	
ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة
104	56.9	132	52.4	140	51	145	49.6
2014		**2015**		**2016**		**2017**	
ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة
146	50.8	157	48.9	153	50.1	171	46.5
2018		**2019**		**2020**		**2021**	
ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة
171	44.7	170	46.2	167	45.8	162	49.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات موقع أطلس بيانات العالم http://ar.knoema.com/atlas

والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل (03) منحنى يمثل وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2021

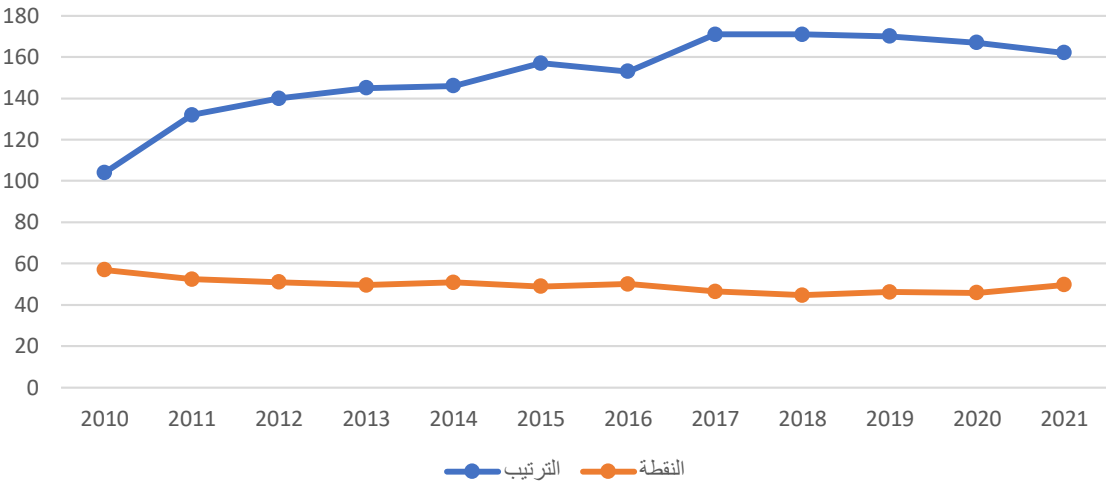

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 3.

المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمية

وبالنسبة لترتيب الجزائر في هذا المؤشر فقد عرف تذبذبا، حيث احتلت سنة 2010 المركز 86 من بين 138 ، ثم احتلت المركز 110 سنة 2012 من بين 143 دولة في العالم، وتنتقل إلى المرتبة 100 سنة 2013 من بين 148 دولة، ليتحسن ترتيبها في سنة 2014 حيث احتلت المركز 79 من بين 142 دولة وهو أفضل ترتيب لها خلال الفترة 2010-2021، ثم لتتراجع سنة 2016 إلى المركز 87 عالمياً ثم المركز 92 سنة 2018،أما في سنة 2019 فاحتلت الترتيب 89 من بين 141 دولة، ثم احتلت المركز 137 و 141 من بين 141 و 146 دولة وذلك سنتي 2020 و 2021 على التوالي، أما عربياً فقد بقيت الجزائر في مؤخرة الترتيب خلال الفترة ما بين 2010-2021وفي أحسن أحوالها احتلت المركز التاسع، وهذا من بين 14 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (04): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2010-2021)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول	138	141	143	148	142	140
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الدول	140	138	140	141	141	146
ترتيب الجزائر	87	87	92	89	137	140

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات

- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2006-2007, p144
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2009-2010, p68
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p94
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2016-2017, p96
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2018, pix
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report, 2019, pxiii

والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل (04) منحنى يمثل وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2010-2021

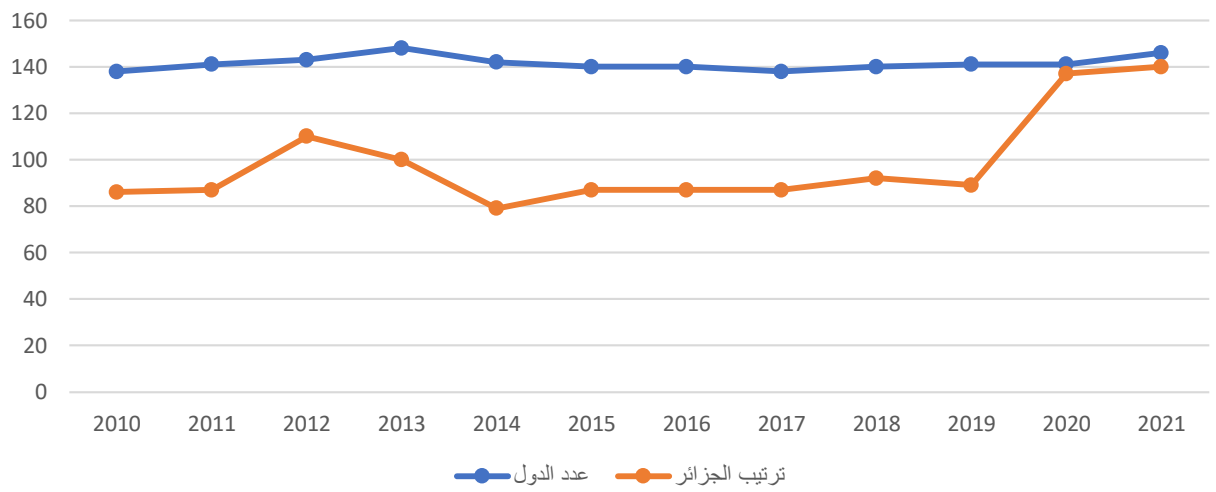

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 4.

المطلب الثالث: مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي

أولاً: تطور الميزان التجاري الجزائري

قبل التعرض لموضوع الانكشاف الاقتصادي وتطبيقه على الاقتصاد الوطني، كان لا بد من التطرق إلى تطور الميزان التجاري الجزائري، والذي من خلاله يمكن حساب درجة الانكشاف الاقتصادي خلال فترة دراسة محددة.

تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010 إلى 2021: شهد ميزان التجاري الجزائري موجة من الانخفاض والارتفاع، وهو ما عبر عليه رصيد الميزان التجاري نهاية كل سنة كل هذا كان نتيجة لتقلبات حصيلة الايرادات من ناحية ومن استقرار شبه نسبي بالنسبة لفاتورة الواردات والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05) تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2021

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.87	59.99	34.57	29.31	34.56	41.11	35.31	21.92	38.55
الواردات	38.88	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.07	47.58	43.80	35.42	37.40

المصدر:إعداد الباحث اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 117.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 164.

يتضح من الجدول (03) ما يلي:

1. **تطور الإيرادات:** شهد ارتفاع في قيمتها خلال الفترة 2010 إلى 2013، وبعد عام 2013[1]تراجعت حصيلة الإيرادات (الصادرات) إلى أن وصلت 29.3 مليار دولار عام 2016 بعدما كانت 57 مليار دولار عام 2010 أي بتراجع حوالي النصف (48.6%) ثم عادت للارتفاع مجددا فبلغت 41.1 مليار دولار سنة 2018 وانخفضت مرة أخرى سنة 2019 لتصل إلى 35.31 مليار دولار[2] وواصلت الانخفاض لتصل 21.9 مليار دولار سنة 2020 ثم عادت للارتفاع سنة 2021 لتبلغ 38.5 مليار دولار.
2. **تطور الواردات:** حجم الواردات في ارتفاع مستمر عام بعد عام غير أنه في العموم تلك الارتفاعات لم تحدث الفارق الكبير في حجم فاتورة الاستيراد، حيث شهدت قيمة الواردات استقرار نسبي خلال الفترة 2011 إلى 2015 أين تراوحت نسبة النمو السنوية ما بين 6% إلى 11%. بعد مرور أكثر من 18 سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي عام 2009 انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير عامي 2015 و2016 بما قيمته 52.6 مليار دولار و49.4 مليار دولار بعدما كانت 59.6 مليار دولار عام 2014 وبقيت في انخفاض إلى أن وصلت سنة 2019 إلى 44.63 مليار دولار[3] واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت للقيمة 35.72 سنة 2020 ثم ارتفعت بنسبة صغيرة لتبلغ 37.4 مليار دولار سنة 2021.

1-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 121.

2-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 164.

ثانياً: احتساب مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي

1 – احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعكس مؤشر الانكشاف الاقتصادي أهمية الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته من سلع وخدمات. وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية السياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية .

يتم احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{مؤشر الانكشاف} = \frac{X + M}{Y}$$

إذا تجاوزت هذه النسبة 40% يعد الاقتصاد منكشفاً، إن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد، فالدول المتقدمة وبحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير بحكم طاقتها الإنتاجية الكبيرة، كما أن اتساع قدراتها الإنتاجية وزيادة إنتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تأتي من زيادة صادرات المواد الأولية، وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما أن ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي إلى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ولذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤشر في هذه الحالة ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة، الجدول رقم 06 يبن احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2021.

الجدول رقم (06) مؤشر انكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2021(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.87	59.99	34.57	29.31	34.56	41.11	35.31	21.92	38.55
الواردات	38.88	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.07	47.58	43.80	35.42	37.40
GPD الاسمي	161.21	200.02	206.09	209.76	213.81	165.98	160.03	170.1	174.91	171.77	145.01	163.04

مؤشر الانكشاف الاقتصادي	0.59	0.59	0.59	0.57	0.55	0.52	0.49	0.48	0.50	0.46	0.39	0.46

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021/2016.
- مصالح الجمارك الجزائرية.
- وزارة التجارة الخارجية، https://www.commerce.gov.dz

2 - احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي

يتم احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة الآتية:

$$T= \{(X+M)/Y) \times 100$$

لاحتساب درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر، يجب اختيار اقتصاد دولة معينة كمرجع، ولاعتبارات موضوعية، تم اختيار الاقتصاد الفرنسي لأسباب تاريخية واقتصادية مرتبطة بعلاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي كاقتصاد أوروبي. وتم احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصاد الفرنسي في الجدول رقم 07.

الجدول رقم (07) مؤشر انكشاف الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 2010 إلى 2021(الوحدة مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	708.6	814.3	783.7	825.7	847.2	746.2	748	803.1	885.1	862.1	724.4	871
الواردات	742.7	870	812.5	854.8	879.9	760	763	830.7	913.3	888.2	776.2	928.5
GPD الاسمي	2650	2870	2680	2810	2860	2440	2470	2600	2790	2730	2640	2960
مؤشر الانكشاف الاقتصادي	0.54	0.58	0.59	0.59	0.60	0.61	0.61	0.62	0.64	0.64	0.56	0.60

الجدول رقم 08 يبرز درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2021 حيث يبرز درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي باختلالات واضحة، فالجزائر تصدر الطاقة لفرنسا وتستورد الكثير من المواد المصنعة والخدمات.

الجدول رقم (08) درجة الانكشاف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2021(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر انكشاف الاقتصاد الجزائري	0.59	0.59	0.59	0.57	0.55	0.52	0.49	0.48	0.50	0.46	0.39	0.46
مؤشر انكشاف الاقتصاد الفرنسي	0.54	0.58	0.59	0.59	0.60	0.61	0.61	0.62	0.64	0.64	0.56	0.60
درجة الانكشاف الاقتصادي	1.09	1.01	1	0.96	0.91	0.85	0.80	0.77	0.78	0.71	0.69	0.76

المصدر: من خلال المعطيات الواردة في الجدولين أعلاه 06 و07.

والمنحنى الآتي يوضح ذلك:

الشكل (05) درجة الانكشاف الاقتصادي الجزائري 2010-2021

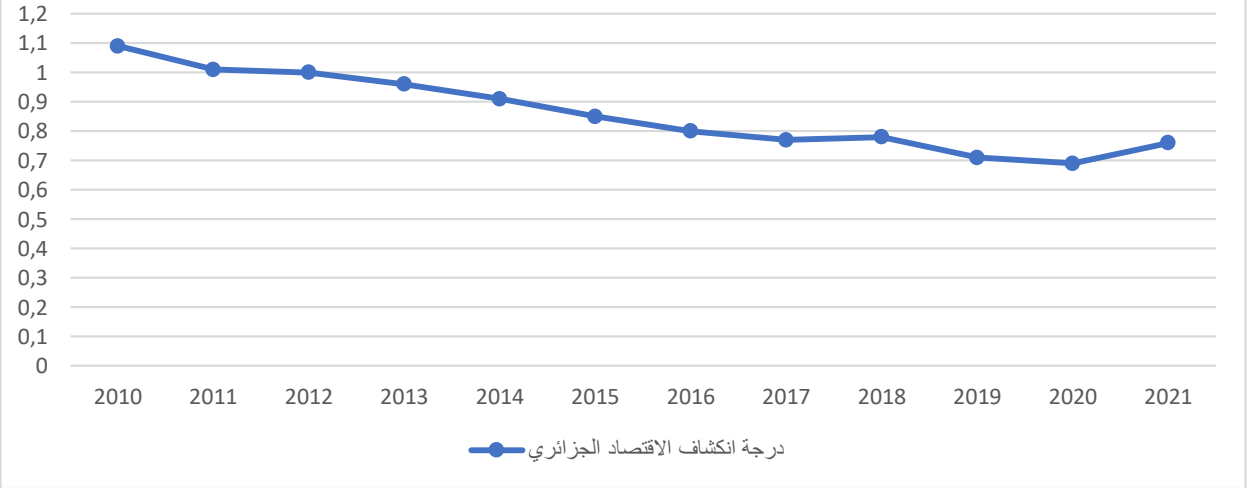

المطلب الرابع: مؤشر الانفتاح والاعتماد التجاري 2010-2021

أولاً: الانفتاح التجاري

من خلال الجدول رقم 07، يتضح لنا أن مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري والذي تم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الصادرات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرف تغيرات عدة خلال فترة الدراسة 2010-2021

ويمكن توضيح ذلك جليا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09) مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر 2010-2021 (الوحدة: مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الانفتاح التجاري $\left(\frac{X}{GPD}\right)$	34.80%	30.92%	28.12%	20.82%	18.31%	20.32%	27.82%	20.55%	15.11%	23.65%	17.30%	26.6%

المصدر:

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام وإحصائيات الجمارك الجزائرية.
- التقارير السنوية الخاصة ببنك الجزائر.
- بيانات البنك الدولي.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيا: الاعتماد التجاري

من خلال الجدول رقم 10، يتضح لنا أن مؤشر الاعتماد التجاري الجزائري والذي تم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرف تغيرات عدة خلال فترة الدراسة 2010-2021

الجدول رقم (10) مؤشر الاعتماد التجاري في الجزائر 2010-2021 (الوحدة: مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاعتماد التجاري $\left(\frac{M}{GPD}\right)$	25.02%	30.92%	27.90%	31.71%	30.88%	28.26%	27.20	25.49%	24.42%	22.93%	25.02%	30.92%

ويمكن توضيح ذلك جلياً في الشكل الآتي:

الشكل (06) منحنى يمثل مؤشر الانفتاح والاعتماد التجاري الجزائري
2021-2010

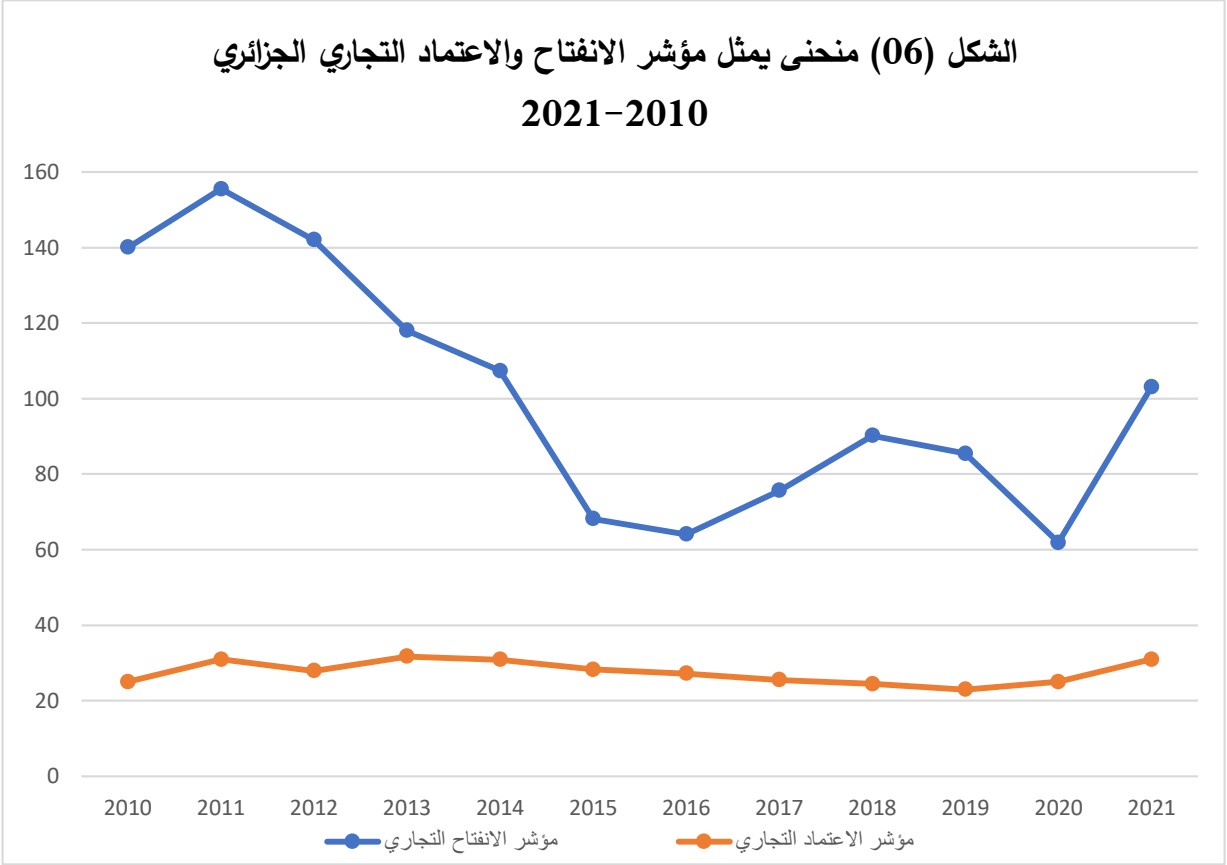

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الجدولين رقم (10-11)

من خلال الشكل السابق ومعطيات الجدولين التي تظهر مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري نلاحظ تذبذب مستمر حيث شهد ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2014 ليبلغ النسبة 140%وقد كانت أكبر نسبة وصل إليها، ثم عرف نزولاً حاداً خاصة في السنوات 2015 و2016 ليعاود الصعود سنة 2018 بنسبة 90%وكانت سنة 2020 أضعف نسبة وصل إليها (61%)؛ حيث لوحظ في هذه الفترة عودة السياسات الحمائية، مما أنجر عنها فرض قيود على التجارة الخارجية وهو ما يؤثر بشكل مباشر على مؤشر الانفتاح التجاري، فضلاً عن أسعار البترول باعتبار الاقتصاد الجزائري ذي تبعية بترولية محضة، فمداخيل المحروقات متذبذبة في كل الأحوال هبوطاً ليعاود الصعود سنة 2021 ليبلغ نسبة 103%، في حين أن مؤشر الاعتماد لم يعرف تذبذبا واضحاً مسجلاً ما قيمته 30%سنة 2015، وعرف انخفاضاً طفيفاً في السنوات التالية، ثم عاود الصعود ليبلغ سنة 2021 نسبة 30%.

انطلاقاً مما سبق نلاحظ أن معظم الصادرات الإجمالية الجزائرية هي صادرات نفطية، أما الباقي فهي صادرات خارج قطاع المحروقات والتي لا تزال تمثل إلا نسبة ضئيلة فقط، كما أنها تعاني تبعية واضحة فيما يرتبط بالواردات، وهذا راجع لعدة مشاكل منها ما يتعلق بالعملية التصديرية ومنها ما يتعلق ببيئة الأعمال

الجزائرية، فالجزائر ما زالت تصنف ضمن قائمة البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة على الرغم من الجهود المبذولة والإمكانات الضخمة المتوفرة، إذ مازالت تصنف كاقتصاد ريعي بامتياز ، بالمقارنة مع النماذج المذكورة وهي نماذج دول صغيرة استطاعت وبنسب متفاوتة أن تتنافس في بعض القطاعات(سنغافورة، ايرلندا).وهو ما يحتم على الجزائر إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية وبدون تأجيل وتبني استراتيجيات فعالة، وجعلها تصب في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها للتصدير نحو الأسواق العالمية، بما سينعكس مستقبلا على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل استعراض بعض النماذج في التنافسية (سنغافورة ايرلندا) للاستفادة منها وتحديد أهم خصائص الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي، ثم احتساب أهم المؤشرات المختارة في دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائريوهي مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الانكشاف التجاري، درجة الانكشاف الاقتصادي، مؤشر الانفتاح التجاري وأخيراً مؤشر الاعتماد، حيث بينت محدودية تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وقدمت مجموعة من الاقتراحات:

- **النتائج:**

من خلال ما تم عرضه في الدراسة بغية الإجابة على الإشكالية، تم التسجيل النتائج التالية نوجزها كالآتي:

ـ تتعدد مؤشرات احتساب تنافسية الاقتصاد بين مؤشرات على مستوى المؤسسة وعلى مستوى القطاعات وعلى مستوى الدول.

ـ تعدد مؤشرات التجارة الخارجية، فضلاً عن كونها من أبرز مؤشرات قياس تنافسية الدول وأكثرها استخداماً.

ـ هناك فرق بين احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي وهو خطأ شائع في الكثير من الدراسات سواء على المستوى المحلي أو العربي حسب الدراسات المطلع عليها.

ـ هناك دول على الرغم من محدودية إمكاناتها، إلاَّ أنها استطاعت أن تحسن من وضعها التنافسي من خلال حزمة من السياسات والإجراءات التي اعتمدتها.

ـ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من خلال مؤشر المساهمة الكبيرة للطاقة في الناتج المحلي ومن خلال الاختلالات في هيكل الميزان التجاري بشقيه الاستيرادات والصادرات.

ـ بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائري في سبيل تطوير تنافسية اقتصادها، إلا أن النتائج كانت محدودة حيث احتلت الجزائر مراتب غير مقبولة في مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

ـ الاقتصاد الجزائري اقتصاد تبعية، وهو ما أثبتته المؤشرات المرتبطة بالانكشاف الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي ومؤشر الاعتماد خلال فترة الدراسة.

ـ ترقية الصادرات في الجزائر مرتبط فقط بزيادة صادرات المحروقات، وتبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات، يبقى وضع الميزان التجاري هشاً أمام أي صدمة في أسعار البترول.

- **الاقتراحات:** إن الهدف الأساسي من تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري هو صياغة اقتراحات لرفع تنافسيته وتأهيل مؤسساته للاندماج في السوق العالمي. وهناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في هذا المجال:

ـ الاهتمام ومتابعة التقارير المرتبطة بالتنافسية على المستوى العربي العالمي للتعرف على مكانة الجزائر من أجل البناء عليها في اتخاذ السياسات ورسم الاستراتيجيات.

ـ توفير بنك للمعلومات محين من أجل تسهيل عملية احتساب كل المؤشرات المرتبطة بالتنافسية لأهميتها في إعطاء تصور موضوعي لواقع الاقتصاد الجزائري والتحديات التي تواجهه.

ـ تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وكذا إصلاح القطاع العمومي بمحاربة البيروقراطية الإدارية والرشوة والفساد من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الإدارة.

ـ الاستفادة من تجارب الدول في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتبادل الخبرات.

ـ تفعيل التعاون بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات الاقتصادية لتجسيد التنويع الاقتصادي.

ـ الاستعانة بالجامعة ومراكز البحث في احتساب واستخدام مؤشرات التجارة الخارجية الحديثة وعلى كل المستويات عدم الاكتفاء فقط بالمؤشرات التقليدية كالميزان التجاري.

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– تأثير تحولات الاقتصاد العالمي على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

– تحليل أثر السياسات الحكومية على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعزيز التجارة الخارجية.

–دراسة تأثير التكنولوجيا والابتكار على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

– تحليل أثر التحول الديمغرافي والتغيرات الاجتماعية على التجارة الخارجية وتنافسية الاقتصاد.

–دراسة التحديات البيئية وتأثيرها على التنافسية الاقتصادية للجزائر واستدامة التجارة الخارجية.

– تحليل أثر العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

هذه المواضيع الإشكالية تعتبر مجرد اقتراحات وتطرح فرصاً لإجراء بحوث مستقبلية لمزيد من التحليل والتفصيل حول تنافسية الاقتصاد الجزائري وتأثير التجارة الخارجية عليه. يمكن أن تساهم هذه الدراسات الجديدة في توسيع فهمنا للموضوع وتقديم توصيات وتدابير فعالة لتحسين تنافسية الاقتصاد وتعزيز التجارة الخارجية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الرسائل الجامعية

– ابراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، 2008/2007.

– محمد الطيب دويس، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دارسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005/2004.

ثانياً: المجلات، التقارير والملتقيات العلمية

– أحمد بلالي، **الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد:11، مايو 2007.

– أحمد محمد عبد الحميد مصطفى الباز، **أثر عوامل تعزيز التنافسية على الأداء التنافسي لشركات الدواء، ط1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.**

– جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، 2018.

– حسن بشير ومحمد نور، **سياسات التنافسية وآثارها على مناخ الاستثمار**، مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الخطوم،2006.

– دوعاء سليمان، يحيى الحفني، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة القتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42، العدد 4، ديسمبر 2021.

– رابح زبيري، **دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة**، الملتقى الوطني الأول حول:المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،23/22 أفريل 2003.

– سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، 2016.

– سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم مترى، يونيو 2015، **أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة**، المجلة العلمية، العدد 58، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

– عامر محمد وجيه خربوطلي، **العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، جامعة دمشق،2014.

- فايز محمود (دكتور)، **محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والمالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد 2، الجزء 3، يوليو 2001.

- كمال رزيق وعمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة 21-22 مايو 2002.

- كمال رزيق، فارس مسدور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22/23أفريل 2003.

- كمال رزيق، ياسين قاسي، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

- لشريف ريحان، لمياء هوام، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 30، العراق، 2013.

- محمد قويدري ووصاف سعيدي، **مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري**، **مجلة العلوم الاقتصادية والإنسانية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 09، 2004.

- منير خروف، ريم توامرية، **القدرة التنافسية المستدامة الجزائر -دراسة تحليلية-**، مجلة الدارسات العليا والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة قالمة، ديسمبر 2017.

- منظمة العمل العربية، **الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة، أفريل 2018.

- هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، 2004.

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، تقرير مناخ الاستثمار.**

- د/ دينا فاروق عناني، د/ ريهام محمد سليمان، أ.د/ أمال شوتري، **تصنيف أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية**، International Journal Of Scientific Research and Sustainable Development.

- طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية" حالة مصر"، مركز المعلومات واتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر.

- محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، الكويت، ديسمبر 2003.

- تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

المراجع باللغة الأجنبية

- Debonneuil M Fontagne L, Compétitivité, la documentation français, Paris, 2003.
- Degree of The Openness Index, Deardorffs, Glossary of International Economics, 2020.
- Lucas Bretschger, Politics, and the Future, RESEC Co-Organized the OfficialSwiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December 2019.

المواقع الإلكترونية

- https://economiccorner.com
- موقع أطلس بيانات العالم، http://ar.knoema.com/atlas
- World Economic Forum:The Global Competitiveness Report,2019.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019، https://www.bank-of-algeria.dz.
- مصالح الجمارك الجزائرية، https://www.douane.gov.dz.
- وزارة التجارة الخارجية، https://www.commerce.gov.dz.
- موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.
- موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، https://oapecorg.org.

الـفـهـرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية التنافسية	
المطلب الأول: تعريف التنافسية وأهميتها	6 – 10
المطلب الثاني: التنافسية (أنواعها، أبعادها، شروطها)	10 – 12
المطلب الثالث: أسباب وأهداف التنافسية	12 – 13
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية	
المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة والقطاع	14 – 18
المطلب الثاني: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للدول	18 – 25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: استخدام بعض مؤشرات التجارة الخارجية في قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	27
المبحث الأول: نماذج في مجال التنافسية وخصوصية الاقتصاد الجزائري	
المطلب الأول: تجارب بعض الدول في مجال التنافسية	28 – 30
المطلب الثاني: خصوصية الاقتصاد الجزائري	30 – 33
المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض المؤشرات	

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية	35 – 34
المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمية	36 – 35
المطلب الثالث: مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي	40 – 36
المطلب الرابع: مؤشر الانفتاح والاعتماد التجاري	43 – 41
خلاصة الفصل الثاني	44
الخاتمة	46 – 45
قائمة المراجع	50 – 48
الفهرس	52 – 51

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري من منظور بعض مؤشرات التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام واحتساب بعض مؤشرات التنافسية العالمية كمؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي،من خلال بيانات البنك الدولي ومصادر أخرى ذات العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني ضعيفة نتيجة اعتماده بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات مما انعكس سلبا على تنافسيته.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية، الصادرات، الانكشاف الاقتصادي، درجة الانكشاف الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to study the competitiveness of the Algerian economy from the perspective of some indicators of foreign trade, the descriptive approach was relied upon by using and calculating some indicators of global competitiveness such as the indicator of economic freedom, the indicator of trade openness, the indicator of economic exposure and the degree of economic exposure, through the data of the World Bank and sources other relatedsources.

The study reached several results, the most important of which is that the export capabilities of the national economy are weak as a result of its large dependence on the hydrocarbon sector, which negatively affected its competitiveness.

Keywords: International competitiveness, exports, economic exposure, degree of economic exposure, Algerian economy.